المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 11/05/2026

سؤال كتابي رقم: 9283

إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تأخر صرف أجور الصحافيات والصحافيين واختلالات تدبير الدعم العمومي لقطاع الصحافة

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

في ظل ما تعرفه عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية من احتقان متزايد وتوتر غير مسبوق، نتيجة التأخر غير المبرر في صرف أجور الصحافيات والصحافيين عن شهر أبريل، لحدود اليوم ونحن في الاسبوع الثاني من شهر ماي 2026 وما يترتب عن ذلك من مساس مباشر بالاستقرار المهني والاجتماعي لهذه الفئة، ومن انتهاك لحقوقها الأساسية المكفولة قانونًا ودستوريًا، خاصة في سياق يتسم بتكرار هذه الاختلالات بشكل مقلق،

وحيث إن هذا الوضع يعكس، وفق ما يتم تداوله مهنياً ونقابياً، أزمة بنيوية في قطاع الصحافة الوطنية، ترتبط على الخصوص باختلالات تدبير الدعم العمومي، وعدم وضوح الآليات الكفيلة بضمان توجيهه بما يحفظ استمرارية المقاولات الإعلامية ويصون في الآن ذاته حقوق الأجراء،

وحيث إن الأجر يُعد حقًا قانونيًا ثابتًا لا يقبل التأجيل أو التسويف، وأن أي تأخير في صرفه يُعد خرقًا صريحًا لمقتضيات قانون الشغل ولمبادئ الدستور، خاصة ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن :

- الإجراءات العاجلة التي ستتخذها وزارتكم لضمان الصرف الفوري لأجور الصحافيات والصحافيين المتأخرة، ووضع حد لهذا الوضع غير القانوني؟
- التدابير المزمع اتخاذها لمعالجة الاختلالات المرتبطة بتدبير الدعم العمومي الموجه لقطاع

الصحافة، بما يضمن الشفافية وربط الدعم باحترام الحقوق الاجتماعية للأجراء؟

- الإجراءات المقرر تفعيلها لإدماج المقاولات الصحفية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، في منظومة دعم عادلة ومنصفة، تضمن استقرارها المالي دون المساس بحقوق العاملين بها؟ وهل تعتزم الوزارة إرساء آليات رقابية واضحة للتأكد من التزام المؤسسات المستفيدة من الدعم العمومي بصرف الأجور في آجالها القانونية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد